إقتصاد

دولرة الأسعار فوضى مقوننة ونهب مدروس أبودياب: ليست طارئة بل قائمة منذ التسعينات

الدولرة التي بلغت رفوف السوبرماركت في خطوة للحد من تفلت الاسعار وحماية المستهلك، في ظل تذبذب سعر الدولار في السوق السوداء بين ساعة واخرى، بعدما تعمم اعتماد الدولار العملة التي يسدد فيها المواطن الفواتير وكلفة الخدمات، لن تعني الاتجاه الى الدولرة الشاملة، اي اعتماد العملة الاميركية بدل الليرة اللبنانية

في وقت يتحدث خبراء عن الدولرة الشاملة، ينفي اخرون حصول ذلك لاعتبارات كثيرة منها القانوني والنظامي والسيادي، والاهم من كل ذلك وجود المصرف المركزي ودوره. ويؤكد هؤلاء ان الدولرة ليس طارئة بسبب الازمة، بل هي قائمة منذ التسعينات.

التسعير بالدولار احد الحلول الذي يعتبر شرا لا بد منه. فهو يحمي المستهلك ويبقى يمثل حلا ترقيعيا لمواجهة الازمات الشديدة، ولا يحق لاحد الزام المواطن الدفع بالدولار. لذا لا يمكن الترويج لتوجه لبنان الى دولرة الاقتصاد، لأن الخروج من الازمة الحالية على رغم قساوتها وصعوبتها وتشعباتها، لا يزال متاحا وبقوة، وهو يحتاج فقط الى اعادة انتظام العمل المؤسساتي واطلاق تنفيذ الاصلاحات استنادا الى خطة تعاف علمية ومتينة في محاورها، وبعيدة من التناتش السياسي وتداخل المصالح كما كان حاصلا على مدى تسعينات القرن الماضي وحتى اليوم.

عضو المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدكتور انيس ابودياب قال لـ "الامن العام" ان "دولرة الاقتصاد تحتاج الى اعادة النظر في القوانين المرعية الاجراء مثل قانون النقد والتسليف، ولا يحق لأحد الزام المواطن الدفع بالدولار، لكن هناك مؤسسات مثل محطات الوقود تجبر المستهلك على تسديد ثمن المازوت بالدولار. اما اصحاب مولدات الكهرباء فهم يشكلون "مافيا" قائمة في ذاتها ولا علاقة لها اساسا بالاقتصاد".

عضو المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدكتور انيس ابودياب.

منذ العام 1996 بدأ شبك الدولار بالاقتصاد

■ هل يشكل قرار التسعير بالدولار الحل لتثبيت اسعار السلع الغذائية والاستهلاكية بعد انهيار سعر الليرة؟

□ التسعير بالدولار ليس الحل السحري لتراجع القدرة الشرائية للعملة الوطنية وانهيارها، لكنه احد الحلول الذي يعتبر شرا لا بد منه. فهو يحمي المستهلك في شكل او بآخر مما يعرف بهامش الامان لسعر الصرف، اي التضخم الاستباقي الذي يتراوح بين 10 و15%. لذلك يمثل حلا ترقيعيا لمواجهة الازمات الشديدة، عله يؤمن المنافسة بين المؤسسات التي تضع التسعيرة بالدولار، على ان يكون القبض بالليرة اللبنانية. وستكون التداعيات على المستهلك اقل، لانه يستطيع معرفة اي سعر صرف معتمد، خصوصا وان عملية الشراء تترافق مع اعلان فعلي لسعر صرف الدولار ولمرجعيته في شكل واضح على الصناديق في المحال التجارية.

■ يخاف المستهلك من الزامه الدفع بالدولار حصرا كما يحصل في شراء مادة المازوت والى حد ما مادة البنزين وتسديد فواتير المولدات الكهربائية، فهل هو محق وكيف تتوقع النتائج؟

□ تم التسعير بالدولار والقبض اما بالليرة او بالدولار بحسب سعر الصرف في السوق الموازية منذ فترة طويلة اي منذ بداية الازمة، وليس هناك ما يلزم التجار اليوم الا قانون النقد والتسليف وقانون التجارة بان يكون التسعير بالليرة اللبنانية. لكن، ويا للاسف الشديد، فان كل شيء مباح خصوصا في غياب الرقابة، عندما تكون الدول واقعة في ازمات وليس بالضرورة نقدية بل يمكن ان تكون اقتصادية عميقة وازمات في انتظام العمل المؤسساتي والدستوري. في الواقع، ان السيادة هي التي تلزم الدول التعامل فقط بعملتها، لكننا بعيدون كل البعد مما يسمى انتظام العمل بالقوانين المرعية الاجراء، لجهة الاقتصاد او الاجتماع او السياسة، بسبب هذا الخلل القائم.

■ يتفق الجميع على ان التسعير بالدولار خطوة مخالفة للقانون عدا قطاع التجزئة الذي سمحت له وزارة الاقتصاد بذلك، فهل سيلتزم التاجر القبض بالليرة؟

□ فعليا، ان تعميم وزارة الاقتصاد الذي صدر بالموافقة على التسعير بالدولار، يلزم الدفع حصرا بالليرة اللبنانية وعدم اجبار المواطن على الدفع اما بالدولار واما بالليرة، لكن للمستهلك الحرية في الدفع اما بالدولار واما بالليرة. هناك بعض المؤسسات التي تحاول اجراء عملية صرافة خارج المؤسسة، وهو امر يندرج ضمن اسلوب التعامل مع الواقع. من الملاحظ ان كل الاجراءات تصب في ◄

مقال

الدولرة تقدم الإستقرار الاقتصادي لكنها تضرّ بسيادة الدولة

دعا عدد من الخبراء الى اطلاق الدولرة الشاملة للاقتصاد الوطني للحد من الفساد المالي، وبدء عصر مالي قوي جديد، وجعل دفة القيادة في يد السلطة العليا في الدولة. في وقت تناسوا فيه ان نظام الدولرة كان قد اختاره القطاع الخاص اللبناني بحرية، في الثمانينات بنسبة 80%، بموافقة المصرف المركزي والقطاع المصرفي، واستمر العمل بنظام الدولرة غير المعلن رسميا في التسعينات وحتى عام 2019، حفاظا على قيمة المدخرات والقدرة الشرائية، بعد افتقاد الليرة وظائف النقد الاساسية مع التضخم وتدهور سعر الصرف.

منذ العام 2019 يفرض على القطاع الخاص الخروج من الدولرة، اي العملية المعاكسة، في ظل ظروف مشابهة تماما للثمانينات. وجود تضخم نقدي، وانتشار العملات المزورة، وارتفاع معدل التهرب الضريبي، وتفشي الفساد الاداري والمالي، وتوسع مجال تهريب السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية، وتحويل الاموال خارج لبنان، وانهيار الليرة بشكل فاق كل التوقعات، مع دين عام مدولر بجزء كبير منه، وعجز الدولة عن السداد وانغماس الجهاز المصرفي في تمويل عجزه عن اعادة الودائع المدولرة لاصحابها.

من ابرز مفارقات سياسة النقد والقطع اللبنانية، ان الاسباب نفسها التي ادخلت الدولرة الى لبنان تدفع بها اليوم خارجا، فيما يحاول النظام المصرفي فرض استخدام الليرة لا بل لبننة الدولار المودع لديها.

ان اصحاب الدعوة الى الدولرة يستندون الى ان هناك دولا عدة في العالم غيرت عملتها النقدية، وكان الهدف تحقيق انطلاقة جديدة لاقتصاداتها، خصوصا خلال فترة التسعينات من القرن الماضي، منها التي نجحت فيها العملية كدول الاتحاد الاوروبي وتركيا، بينما فشل بعض الدول في تحقيق هذه القوة الاقتصادية مثل فنزويلا.

في وقت ينفي اخرون ضرورة اعتماد هذه الطريق لاعتبارات كثيرة منها القانوني والنظامي والسيادي، والاهم من كل ذلك وجود المصرف المركزي ودوره. ويؤكدون ان الدولرة ليس طارئة بسبب الازمة، بل هي قائمة منذ التسعينات. لذا لا يمكن الترويج لتوجه لبنان الى هذه الدولرة الشاملة، لأن الخروج من الازمة الحالية على رغم قساوتها وصعوبتها وتشعباتها، لا يزال متاحا وبقوة، وهو يحتاج فقط الى اعادة انتظام العمل المؤسساتي واطلاق تنفيذ الاصلاحات استنادا الى خطة تعاف علمية ومتينة في محاورها، بعيدة من التناتش السياسي وتداخل المصالح كما كان حاصلا على مدى تسعينات القرن الماضي وحتى اليوم.

ان العملة الوطنية هي احدى علامات السيادة للدولة، ومدى قوتها تعبّر عن قوة اقتصادها. ووفق ما يؤكده قسم آخر من الخبراء، فان دولرة الاقتصاد تحتاج الى اعادة النظر في القوانين المرعية الاجراء مثل قانون النقد والتسليف، وتعديل نظام الدفع وسعر الصرف، وعندما يكون لدينا مصرف مركزي لا بد من ان يكون لدينا ليرة او عملة وطنية، والعملة الوطنية هي واحدة من اهم مبررات وجود المصارف المركزية المتمثلة باصدارات النقد، لانه حق سيادي لها.

ان العملة الوطنية، الليرة، تعتبر رمزا لسيادة الدولة. فاعتماد الدولرة، خصوصا الكاملة منها، يؤمّن الاستقرار الاقتصادي والنقدي، لكنه قد يضر بسيادة الدولة ويزعزع ثقة الشعب بها.

عصام شلهوب

إقتصاد

◄ خانة القضاء على الليرة اللبنانية، اذ لم تعد تمثل وحدة قياس طبيعية، مما يؤدي الى ازدياد فقدان الثقة بالعملة الوطنية. لا يحق لأحد الزام المواطن الدفع بالدولار، لكن هناك مؤسسات مثل محطات الوقود تجبر المستهلك على تسديد ثمن المازوت بالدولار. اما اصحاب مولدات الكهرباء، فهم يشكلون "مافيا" قائمة في ذاتها ولا علاقة لها اساسا بالاقتصاد. لا يجب اغفال ان المشكلة تبقى في مَن سيراقب سعر الصرف والمحال التجارية وضبط الاسعار، في ظل غياب مصلحة حماية المستهلك، اذ يعود هذا الدور الى وزارة الاقتصاد بالشراكة مع البلديات.

■ الى ماذا يؤشر الجمع بين الدولرة واقتصاد "الكاش"؟

□ لا علاقة للدولرة باقتصاد "الكاش" لانه يمكن لهذا الاقتصاد ان يكون عملة لبنانية او دولار او اي عملة اخرى. لكن العلاقة الوحيدة بين هذين الامرين، تتمثل في ان كليهما غير مراقب ومتفلت ولا يردعه القانون. علما ان اقتصاد "الكاش" هو اخطر ما سيواجهه لبنان عند الخروج من الازمة، اذ سيكون من الصعب العودة الى نظام دفع موحد واستعادة الثقة في القطاع المصرفي، وهذا الامر يهدد لبنان فعليا بادراجه في اللائحة الرمادية، وبالتالي اقفال كل الحسابات المراسلة للمصارف التجارية في لبنان، مما سيعوق بشكل رسمي وجدي عمليات الاستيراد والتصدير، لأن توقف المصارف المراسلة الخارجية عن التعامل مع القطاع المصرفي في لبنان يوقف ما يعرف بالاعتمادات المصرفية والمستندية، وهو امر خطير في ذاته.

■ هل تؤسس هذه الخطوة لاعتماد الدولار كعملة تداول ام انها خطوة في الاتجاه الخطأ؟

□ السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل ستقود دولرة الاسعار الى دولرة الاقتصاد او هل

> **الدفع بالليرة حق سيادي للبنان**

سيقودنا اقتصاد "الكاش" الى دولرة الاقتصاد؟ لا اعتقد ذلك اطلاقا، اذ يظن البعض اننا في منتصف الطريق الى دولرة الاقتصاد. فعليا، منذ العام 1996، عندما فرض مصرف لبنان على المصارف تأمين الاحتياطي الالزامي على الودائع بالدولار، معنى ذلك اننا بدانا بشبك الدولار بالاقتصاد الوطني. في ذلك الوقت لم تكن الليرة تمثل سوى 60% من الاقتصاد، وهي اليوم لا تمثل شيئا في الاقتصاد الرسمي (القطاع العام). عدا ذلك، اصبح كل شيء مدولرا، لكن دولرة الاقتصاد تحتاج الى اعادة النظر في القوانين المرعية الاجراء مثل قانون النقد والتسليف، ولهذا الامر علاقة مع صندوق النقد الدولي، وتعديل نظام الدفع وسعر الصرف، وبالتالي نحن اليوم في اقتصاد مختلط الى حد ما. اما ان تكون الدولرة سيئة او جيدة للبنان، فهذا حق سيادي للبنان، وعندما يكون لدينا مصرف مركزي لا بد من ان يكون لدينا ليرة او عملة وطنية، والعملة الوطنية هي واحدة من اهم مبررات وجود المصارف المركزية المتمثلة باصدارات النقد، لانه حق سيادي لها.

■ هل يخفي التسعير بالدولار مصالح احتكارية خصوصا وان جدول تركيب الاسعار غير مرتبط بالدولار في شكل كامل؟

□ لا علاقة لجدول تركيب الاسعار بالموضوع وهناك مَن يستفيد من هذه الازمة حكما. علميا، عند وقوع الازمات وتسجيل التضخم الشديد، تحصل اعادة توزيع للدخل، وهذه العملية ليست لمصلحة الفقراء المهمشين واصحاب الدخل المحدود، بل هي لمصلحة القوى الرأسمالية او الاحتكارية التي تملك الى حد بعيد القدرة على التحكم بالاسواق، وهذا امر واقع لأن التضخم في ذاته هو ضريبة تنازلية، وبالتالي فهذه الضريبة ليست في صالح اصحاب الدخل المحدود وحتى المتوسط. اما الخروج من هذه الازمة، فيكون في اعادة انتظام المالية العامة والاقتصاد والمؤسسات في شكل عام.

■ بعدما اصبحت كلفة السلة الاستهلاكية تشكل 50% من مدخول الاسرة، هل نحن متجهون الى حدود الفقر المدقع في ظل استقرار الاجور واستمرار الارتفاع في سعر الدولار؟

□ كل الدراسات الصادرة عن المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي ومراكز الدراسات المحلية تؤكد اتساع حدود الفقر المدقع، وبلوغ نسبة الفقر ذات الاتجاهات المتعددة نحو 80%، فيما تتراوح نسبة الفقر المدقع بين 40 و50%. حتما، في ظل مستويات الاسعار اليوم، وفي حال لم يتم تصحيح الاجور في شكل دوري بالتزامن مع تغير الاسعار، فان نسبة الفقر ستتغير نحو الاسوأ، خصوصا وان سعر صرف الدولار تجاوز المئة الف ليرة. لذلك، ان عامل الوقت كان اساسيا في هذا الموضوع ولم تعد الحلول الترقيعية مجدية. نحن نحتاج الى حلول متكاملة واساسية، تبدأ بالذهاب الى انتظام العمل المؤسساتي في الدولة اي انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة فاعلة، واستئناف الحوار مع صندوق النقد، ووضع خطة متكاملة، واتخاذ اجراءات سريعة لتوحيد سعر الصرف، والغاء منصة صيرفة، واعادة هيكلة القطاع المصرفي وعودة الثقة الى هذا القطاع بعد ادخال شركاء استراتيجيين فيه، وكذلك اعادة النظر في السياسات الضريبية والنقدية، واعادة انتظام المالية العامة. عند تحقيق هذه الركائز الاساسية نخرج من الازمة الاقتصادية باقل خسائر ممكنة.

ع. ش

عامًا
تصميم . إنجاز . مثابرة